THE FRASER INSTITUTE

الحرية الأقتصادية في العالم العربي
(تقرير ومؤشر ٢٠٠٥)

THE FRASER INSTITUTE

www.fraserinstitute.ca

مؤسسة البحوث الدولية

الحرية الاقتصادية و أهميتها:

تعتبر الحرية الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية لتحقيق الازدهار و الرفاهية، وبالأخص في الأمم الناشئة، وذلك وفق البحوث التجريبية. أوضحت الدراسات المبنية على الحقائق في أفضل الإصدارات الدورية الأكاديمية بأن الحرية الاقتصادية تعزز النمو و الازدهار وغيرها من النتائج الإيجابية الأخرى. حيث أن العلاقة ما بين الحرية الاقتصادية و الازدهار هي علاقة متوقعة.

يعتبر الأفراد و الأسر الأقدر على العناية بأنفسهم عندما يكونون أحرارا في ذلك، من دون وجود أية معوقات خارجية. فضلا عن ذلك فإن للحرية الاقتصادية قيمة جوهرية و ترتبط بقوة مع كل الحريات الأخرى. إن حرية أي فرد أو عائلة ما في تحديد الغايات الاقتصادية من شأنها أن تحرره من الاعتماد على الحكومة كما يفتح لهم أبواباً أخرى لغيرها من الحريات.

منذ إصدار الطبعة الأولى من "الحرية الاقتصادية في العالم" في ١٩٩٦ كانت هناك حوالي المائتي موضوع بحثي التي استخدمت المؤشر للتعرف على العلاقة بين الحرية الاقتصادية وأثرها على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى. في هذا التقرير سيتم التركيز بإيجاز على العلاقة بين الحرية الاقتصادية و النمو و الازدهار. من البديهي أن تكون للحرية الاقتصادية آثار إيجابية على النمو الاقتصادي لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخا يمكن للأفراد و الأعمال التجارية عبره أن يقوموا بتوظيف مواردهم إلى أقصى الحدود، مع ذلك فالسؤال وبشكل مطلق قائم على التجربة العملية.

وجدت واحدة من الدراسات الأولى "أيستون و والكر ١٩٩٧" بأن للتغيرات في الحرية الاقتصادية آثار هامة في مستوى الدخل حتى بعد الأخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا و مستوى التعليم بالنسبة للقوى العاملة و كذلك الاستثمار.

أوضح "دي هان و سترم (٢٠٠٠) " تجريبيا، بأن التغيرات الإيجابية (السلبية) في الحرية الاقتصادية تقود إلى تغيرات إيجابية (السلبية) في معدلات النمو الاقتصادي. و باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره في جوارتنيآل إت (١٩٩٦) و بيانات الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالنسبة لثمانين دولة،فإن نتائجها أشارت إلى أنه و بعد الأخذ في الاعتبار المستوى التعليمي و الاستثمار و النمو السكاني فإن التغيرات في الحرية الاقتصادية لها أثر هام على النمو الاقتصادي. و للإطلاع على بعض الأدبيات المختصرة عن الحرية الاقتصادية يمكن الرجوع إلى (بيرجرن) ٢٠٠٣.

أختبر جوارتني و لوسون (٢٠٠٤) الأثر الذي تحدثه الحرية الإقتصادية على النمو الإقتصادي وذلك بإعطاء تركيز خاص على الاستثمار و الإنتاجية. وقد وجدا أن الحرية الاقتصادية تعزز بشدة من الاستثمارات، حيث أن الدول ذات معدل حرية إقتصادية أقل من ٥ (بالنسبة للمقياس من صفر إلى ١٠) قد اجتذبت ٤٨٥ دولار أمريكي من الاستثمار بالنسبة للعامل الواحد خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ و ٦٨ دولار أمريكي بالنسبة للعامل الواحد في الاستثمار الأجنبي المباشر. بينما الدول ذات المعدل من الحرية الاقتصادية أعلى من ٧ اجتذبت ٨٧١.١٠ دولار أمريكي من الاستثمار بالنسبة للعامل الواحد مشتملا ١١٧.٣ دولار أمريكي كإستثمارات أجنبية مباشرة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الاستثمار أكثر إنتاجية في الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية أكثر، مع الحفاظ على العوامل الثابتة التي تؤثر على النمو ومعدل الإنتاجية، مثل الناتج المحلي الإجمالي الأولي، و الموقع المداري، و الموقع الساحلي و التغير في الاستثمار البشري و الاستثمار العام. فقد وجد أن الزيادة بنقطة واحد بالمائة في نسبة الاستثمار الخاص من مجمل الناتج المحلي تقود إلى الزيادة في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي من دخل الفرد

الحرية الإقتصادية في العالم العربي

سالم بن ناصر الإسماعيلي و آميلا كارابيجوفيتش و فريد ماك ماهون[1]

هذا هو التقرير الثاني حول الحرية الاقتصادية في العالم العربي، حيث تم نشر التقرير الأول من قبل نفس المؤلفين في تقرير تنافسية العالم العربي ٢٠٠٥(لوبيز كارلوس و شواب ٢٠٠٥). تضيف هذه الطبعة بيانات عام ٢٠٠٣، و هي السنة الأقرب للبيانات المتوفرة.

تمت صياغة الحرية الإقتصادية في العالم العربي على غرار الحرية الإقتصادية في العالم: التقرير السنوي (جوارتني و لوسون، لسنوات مختلفة)[2]

التعريف الكلاسيكي للحرية الإقتصادية:

يقال بأن الأفراد يتمتعون بالحرية الإقتصادية عندما (أ) تكون ممتلكاتهم، التي حصلوا عليها من دون استعمال للقوة، أو السرقة أو الاختلاس محمية من إي اعتداء بواسطة الآخرين و (ب) هم أحرار في استعمال أو تبادل أو إعطاء ممتلكاتهم طالما كانوا لا يخرقون حقوقا مشابهة للآخرين. لذلك فإن مؤشر الحرية الاقتصادية ينبغي أن يقيس الحد الذي تكون فيه الممتلكات الشرعية، محمية والافراد يتاح لهم التصرف بممتلكاتهم بطريقة طوعية. (جوارتني إت إل ١٩٩٦:١٢)

تعتبر آلية عمل الحرية الاقتصادية سهلة الفهم. حيث أن أي تعامل يتم القيام به يجب أن ينتفع منه كلا الطرفين. إذا لم تحقق تلك المعاملة المنفعة لكلا الطرفين يمكن لأي طرف لا ينتفع منها أن يعترض عليها، حيث أن هذا تبعات على الاقتصاد بشكل عام. إن المستهلكين الذين يتمتعون بحرية الاختيار يمكن اجتذابهم من خلال الجودة العالية للمنتج و السعر حيث أنه يجب على المنتج أن يعمل باستمرار على تطوير سعر و جودة منتجاته الحالية أو أن يطرح منتجات جديدة. و بدون ذلك، لن يدخل المستهلكون في أي تعاملات تجارية طوعية مع المنتجين. تحدث يوميا مليارات المعاملات التجارية ذات المنفعة المتبادلة، مما يزيد من الطاقة التي تعمل على زيادة الإنتاجية والثروة في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

١- نود أن نشكر الفاضل / سالم الإسماعيلي لأخذه زمام المبادرة وإدارته وتوجيهه لهذا العمل. ولتفادى تضارب مصالح ترويجه للاستثمار بالسلطنة فقد أعفى نفسه عن حساب المؤشرات ولكنه قام بمعظم عمليات التحليل.

٢- بدأ مستر/ ميكل ووكر المدير التنفيذي لمعهد فريزر في عام ١٩٨٤ مشروع الحرية الاقتصادية وذلك بالتعاون مع كل من مستر/ ميلتون ومسز / روز فرايدمان وذلك من أجل دفع وتعزيز تفهم العلاقات بين الحرية الاقتصادية والحريتين السياسية والمدنية ودورهما المؤثر على الأداء الاقتصادي. و قد اشترك في مرحلة بحث المشروع حوالي ستين عالماً معظمهم من العلماء المتميزين المعروفين على مستوى العالم. وقد تضمنت شبكة الحرية الاقتصادية في الوقت الحاضر أكثر من سبعين بلداً كان آخرهم سلطنة عمان.

فيما يلي الوصف للمتغيرات التي استعملت لقياس الحرية الإقتصادية، و التوضيحات حول ما إذا كانت ذات صلة و النتائج التي أحرزتها أي دولة إذا ما توافرت بياناتها[٤].

المنطقة رقم (١): حجم الحكومة: الإنفاق و الضرائب و الأعمال التجارية

تشير المكونات الأربعة للمنطقة رقم(١) إلى الحد الذي تعتمد فيه البلدان على الاختيار الفردي و على الأسواق أكثر من العملية السياسية لتوظيف الموارد و السلع و الخدمات. . عندما يزداد الإنفاق الحكومي بالتناسب مع إنفاق الأفراد، والأسر و الأعمال التجارية، فإن صناعة القرار الحكومي يتم الاستعاضة به عن الاختيار الشخصي و بالتالي يتناقص مستوى الحرية الاقتصادية. ويقيس المكونان الأولان هذه القضية: الاستهلاك الحكومي كجزء من الاستهلاك الكلي (١أ) و التحويلات و الدعم كجزء من الناتج المحلي الإجمالي (اب). ويقيس المكون الثالث (١ج) إلى أي مدى تقوم الدول بإنتاج السلع والخدمات من الأعمال التجارية الخاصة و الأسواق الحرة أكثر من الأعمال التجارية الحكومية. يعتمد المكون الرابع (١د) على معدل الهامش الأعلى لضريبة الدخل و أقل دخل يمكن تطبيقها عليه. تحرم معدلات هامش الضرائب العالي التي تطبق على الدخول المنخفضة نسبيا الأفراد من ثمار عملهم.

يوضح الجدول (١) النتائج بالنسبة للمنطقة (١) المتعلقة بحجم الحكومة [٥]. تؤدي الدول النفطية بشكل عام على نحو أفضل في هذه الفئة أكثر من الدول غير النفطية، على الرغم من أن إنفاقهم أعلى نسبيا فإن معدلات الضرائب أقل. رغم ذلك تعتبر لبنان هنا الأفضل أداء. ولسوء الحظ لدى بعض الدول حكومات ضخمة، مما سيؤدي إلى إعاقة الأعمال التجارية عن طريق خلق عبء حكومي ثقيل جدا.

المنطقة رقم (٢) التركيبة القانونية و تأمين حقوق الممتلكات:

تعتبر مسألة حماية الأفراد و ممتلكاتهم التي أمتلوكها بطرق شرعية عنصر مركزي في الحرية الإقتصادية و المجتمع المدني. وبالفعل فإنها الوظيفة الأهم بالنسبة للحكومة، حيث يعتبر تأمين حقوق الممتلكات الذي تم تأمينه بواسطة حكم القانون هو أمر اساسي بالنسبة للحرية الإقتصادية. حرية التبادل على سبيل المثال تبدو لا معنى لها إذا لم يؤمن للأفراد حق التملك مشتملا ذلك على ثمار عملهم. وسيؤدي الفشل في تقديم النظام القانوني للدولة في تأمين حقوق التملك أو تنفيذ العقود و التسويات المتفق عليها للنزاعات إلى تقويض عملية نظام سوق التبادل. إن المكونين الأوليين في هذه المنطقة- 2أ التدخل العسكري لتنفيذ القانون و العملية السياسية و ٢ب التكامل في النظام القانوني – يقدمان معايير لما إذا كانت أحكام القانون تنفذ بصورة كلية وبطريقة منظمة ومنسقة. المكون ٢ج تسجيل الممتلكات يقدم معلومات عن سهولة تأسيس حقوق ملكية و ٢د تنفيذ العقود يشير إلى ما إذا كانت الإتفاقيات التي تم إبرامها بحرية تتم حمايتها بصورة فعالة بحكم القانون. ويتكون كلا المكونان ٢ج و ٢د من متغيرات فرعية أخرى تقيس عدد الإجراءات و التأخير في الحكم و التكاليف. تعتبر الإجراءات الكثيرة والتي تأخذ وقتا طويلا و مكلفة جدا مؤثرة في تدهور قدرة النظام القانوني لحماية الإتفاقيات التي أبرمت بحرية.

يوضح الجدول (٢) النتائج بالنسبة لهذه المنطقة. معظم الدول العربية ما عدا الجزائر و ليبيا و سوريا و إلى حد اقل مصر و لبنان و اليمن أدوا بشكل جيد فيما يتعلق بتطبيق القانون.

٤- يشمل هذا التوضيح يتبع كل من مستر/ قوراتني ومستر/ لوسن ٢٠٠٤: ٦-٧

٥- يرجى ملاحظة أن الجداول من ١ وحتى ٦ تحتوي على علامات أو نقاط التحرير الاقتصادي والرتب.
ويمكنك الرجوع إلى الموقع www.freetheworld.com للحصول على مجموعة كاملة من البيانات.

بنسبة ٣٣.٠٪ في البلد الذي تتوفر فيه الحرية الاقتصادية. كما أن نفس الزيادة في الاستثمار الخاص في البلد الذي يتمتع بحرية اقتصادية أقل يزيد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من دخل الفرد بنسبة ١٩.٠٪. وبعبارة أخرى فالاستثمار في الدول التي تتميز بالحرية الاقتصادية (بمعدل أعلى من ٧) كان له أثر إيجابي في نسبة النمو و الذي هو أكبر بنسبة ٧٠٪ من الاستثمار في الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة (اقل من ٥).

حسب جوارتني و لوسون و الذان قاما بإستخدام نفس النموذج الإحصائي لقياس الأثر الذي تحدثه الحرية الاقتصادية في المستوى الإجمالي للنمو و ذلك من خلال الآثار المباشرة و غير المباشرة ، وجدا أنه إذا زادت دولة ما من مستوى حريتها الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة (في المقياس من صفر إلى ١٠) في الثمانينات فإنه يمكنها أن تشهد زيادة في نموها بمعدل ٩.١٪ في السنة و ذلك خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. بسبب المعدلات العالية للنمو المرتبطة بالحرية الاقتصادية، وجدا أيضا أنه وعلى المدى البعيد يمكن للحرية الاقتصادية أن تفسر ما يزيد عن ثلثي التغير على مستوى القطر في الناتج المحلي الإجمالي.

أوضحت مراجعة فريق من الدارسين البحث القائم على التجربة نفس النتائج مثل علاقات الحرية الاقتصادية مع غيرها من النتائج الإيجابية الأخرى. و للإطلاع على عينة من الكتابات عن الحرية الاقتصادية يمكن زيارة الموقع www.freetheworld.com على شبكة الإنترنت.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي:

يستخدم المؤشر المنشور في تقرير "الحرية الإقتصادية في العالم" ٣٨ متغيرا في خمس مناطق. كما يتضمن المؤشر المنشور في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي" نفس الخمس مناطق مع ٣٩ متغيرا، تم اشتقاقها بواسطة إعداد متوسط المكونات في حدود لكل منطقة من المناطق الخمس [٣]. مع ذلك، فإن البيانات المطلوبة بالنسبة لبعض المتغيرات المستخدمة في المؤشر العالمي لم تكن متوفرة بشكل واسع بالنسبة للعالم العربي. و قد تم استبدالها بمتغيرات متوافرة بشكل واسع في العالم العربي.

إن التقييم العام قد تم احتسابه عن طريق حساب المتوسط بالنسبة للمناطق الخمسة. و قد تم تطبيع كل متغير على مقياس (من صفر إلى عشرة) باستعمال الصيغة (Vma-Vmin)/ (Vi-Vmax) X 10). يصف الملحق الإجراءات التي بواسطتها تم اشتقاق المقياس بين صفر و عشرة، بالنسبة لأي فئة. و يمكن أيضا الحصول على تفاصيل المصادر و التركيب في الملحق.

تم نقل القيم الدنيا و القيم القصوى من تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم" الذي يتضمن ١٢٧ دولة. أما بالنسبة لهذه المتغيرات غير الموجودة في تقرير " الحرية الاقتصادية في العالم" فقد تم اشتقاق القيم الدنيا و القيم القصوى من ١٢٧ دولة المتضمنة في التقرير. تم استعمال الحدود الدنيا و الحدود القصوى على مستوى العالم و ليس على مستوى الإقليم وذلك لصغر التغير بالنسبة لبعض المكونات في العالم العربي، وذلك حتى يمكن وضع الدول العربية في سياق أوسع. لذلك يشير المعدل الأعلى إلى أن الدولة تعمل بشكل جيد ليس فقط بالمقارنة بجيرانها المباشرين و لكن بالمقارنة مع الدول ذات الأداء الأفضل.

يتضمن المؤشر بالنسبة للدول العربية ١٦ دولة عربية مقارنة بعشر دول في المؤشر العالمي. تعتبر التصنيفات النسبية بالنسبة لهذه الدول في كلا المؤشرين متشابهة جدا، على الرغم من أنه قد تم استعمال بعض البيانات وقوائم المتغيرات المختلفة بعض الشيء في المؤشر العربي. لم يتم تصنيف أربع دول من بين ١٦ دولة في المستوى الكلي وذلك بسبب بعض البيانات المفقودة. و التي منعتنا من إعطائهم تقييما على الأقل في منطقة واحدة. لا توجد بيانات بالنسبة لثلاث دول وهي ليبيا و موريتانيا و قطر بالنسبة للمنطقة رقم (١). حجم الحكومة. كما إن قطر و البحرين يفتقدان للمعلومات حول اثنتين أو ثلاث مناطق فرعية، بينما ليبيا تفتقد المعلومات للمناطق الفرعية الثلاثة للمنطقة رقم(٥) المتعلقة بالتنظيمات والقوانين. لذا لم تحقق أي من هذه الدول الثلاث مركزاً في هذه المنطقة. مع ذلك فقد تم تصنيف هذه الدول بالنسبة للمناطق التي توفرت معلوماتها. تتوفر البيانات مكتملة في الموقع. www.freetheworld.com

---

٣- تم استخدام الفئات الخمس كأساس لمكافآت الحرية الاقتصادية العربية.
فعلى سبيل المثال المكافآت الخاصة بالدول النامية تعتمد على النتائج في المنطقة ١: حجم الحكومة ومصروفاتها وإنفاقها وضرائبها ومؤسساتها التجارية.

يوضح الجدول (٥) كيف تحرز الدول نتائج في الجوانب التنظيمية. إن البيروقراطية الحكومية يمكنها أن تخنق الأعمال التجارية الجديدة وخلق الوظائف. نجحت دول الخليج من تقليل هذه البيروقراطيات. على الرغم من أن العديد من الدول الأخرى بإستثناء جزئي للأردن و لبنان، لا زالت لديها أعباء تنظيمية ثقيلة.

التصنيف الكلي:

يوضح الجدول (٦) النتائج و المراكز الكلية. أدت الدول النفطية بشكل أفضل بالنسبة للتصنيف لكلا المؤشرين، المؤشر العالمي و مؤشر الطبعة الأولى للحرية الإقتصادية للدول العربية، إلا أن لبنان أحرزت مركزا قويا في تصنيف الحرية الإقتصادية، حيث أن لها تاريخ تجاري طويل .
أشتركت عمان مع لبنان في المركز الأول و هو المركز الأكثر اتساقاً ضمن أفضل الدول أداء في الحرية الاقتصادية. على الرغم من أنه يعرض بعضا من الضعف في المنطقة (١) المتعلقة بحجم الحكومة، فإنها في المناطق الأخرى كانت من ضمن أفضل أربعة دول عربية. أحرزت لبنان المركز الأعلى وسط منافسة من دول أخرى على المنطقة الأولى :حجم الحكومة و المنطقة الثالثة الأموال الضخمة، مع ذلك فإن لبنان تواجه مشكلة جدية. حيث جاء أداءها ضعيفا في المنطقة (٢) حكم القانون. أما في المناطق الأخرى فتحتل النصف العلوي من الترتيب.

تشارك كل من الكويت و دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني. جاء أداء الكويت في المنطقة (٥) المتعلقة بتنظيم الائتمان و العمل و الأعمال التجارية، جيداً حيث حلت في المركز الأول. و حلت في الوسط في بقية المناطق ما عدا المنطقة (٣) الأموال الضخمة حيث حلت تاسعة. وكان أداء دولة الإمارات جيدا في المنطقة (١) حجم الحكومة و بقدر أقل في المنطقة (٤) حرية التجارة.

التركيز على التكامل الإقليمي:

يبدو في بعض المجالات أن العالم العربي كإقليم دائما متجانس في ثقافته. اللغة العربية هي اللغة الرئيسية في هذه الدول. وتتشارك الدول العربية في تراثها التاريخي الغني. على خلفية التأثير التاريخي والديني، فإن الثقافة في العديد من الدول في المنطقة تعطي المزيد من الدعم للأنشطة التجارية. ويمتلك مواطنو المنطقة سمعة حسنة في المجالات التجارية و الأعمال التجارية. الأمر الذي بدا واضحا من خلال النجاح الذي حققته الأقليات اللبنانية و الفلسطينية في أمريكا اللاتينية، و غرب أفريقيا و أمريكا الشمالية و في أجزاء أخرى من العالم. في الجبهة الاقتصادية يعتبر العالم العربي مميزا بافتقاره للتكامل – بمعنى حدود التفاعل الإقتصادي في داخل الإقليم، و في التجارة على وجه التحديد (أنظر الجداول ٧و٨).

إنه من الواضح و من الأمور التي دار جدل حولها و هو التشابه في الموارد عبر الدول العربية في الإقليم و التقارب العظيم بين دول شمال غرب أفريقيا (المغرب العربي) من أوربا أكثر من كونها قريبة من دول المشرق العربي (الدول العربية إلى الشرق من جمهورية مصر العربية) الأمر الذي سيستمر في إعاقة التجارة البينية في الإقليم، حيث التجارة الحالية بين دول المنطقة هي دون ما يمكن تحقيقه فيما إذا كانت العلاقات الاقتصادية في المنطقة تتمتع بحرية أكبر. تظل معظم أنواع التعاملات الاقتصادية في العالم العربي مع استثناء هام لتدفق العمالة تظل محدودة بشكل ملحوظ.

على الرغم من العديد من الدول في المنطقة تمتلك صناعات بتروكيمائية متشابهة، و بمعنى أوسع هنالك تنوع عريض في توفير العوامل لهذه الصناعات في الدول العربية، و تحديدا من حيث الموارد الطبيعية و العمالة و أيضا بالنسبة للفروقات في حدود هذا التنوع الاقتصادي. تعتمد الكثير من التجارة في الإقليم على هذا التنوع، حيث أن النفط هو السلعة الأكثر تداولا في التجارة و العمالة هي عامل الإنتاج الأكثر تداولا أيضا في التجارة.

المنطقة رقم (٣)
الوصول إلى المبالغ المالية الكبيرة

تعتبر الأموال اساسية بالنسبة للتبادل التجاري. حيث أن غياب الأموال الكبيرة يضر بالعائدات من التجارة و يقلل من قيمة الممتلكات الموجودة في الأدوات المالية. تعتبر الأموال الضخمة أساسية لحماية حقوق الممتلكات وبالتالي الحرية الإقتصادية. عندما تقوم الحكومات بطبع النقود أو العملة لتمويل إنفاقها فبذلك هم يقومون بمنع ملكية الممتلكات و ينتهكون الحريات الإقتصادية لمواطنيهم. و هذا (تم قياسه في المتغير ٣أ) يقود إلى التضخم. تشوه المعدلات العالية و المنفلتة للتضخم الأسعار (المتغيرات ٣ب و ٣ت). وتؤدي إلى تغيير الشروط الأساسية للعقود طويلة الأجل و تجعل من غير الممكن بالنسبة للأفراد و الأعمال التجارية التخطيط المناسب للمستقبل. تم تصميم المكون (٣ث) لكي يقيس السهولة التي بموجبها يمكن إستخدام العملات الأخرى عن طريق الحسابات المصرفية المحلية و الأجنبية: بمعنى هل يمكن لأي فرد أن يتبادل و يمتلك بحرية العملات المختلفة.

يوضح جدول (٣) النتائج بالنسبة لهذه المنطقة. تعتبر معظم الدول العربية من ضمن أفضل الدول التي لها سجلات هي الأفضل عالميا فيما يتعلق بالأموال الضخمة. جاءت النتائج المحرزة (في المتوسط) أكبر من المناطق الأخرى على الرغم من أن الجزائر و المغرب و سوريا و تونس يمكنهم تطوير سياساتهم.

المنطقة رقم (٤)
الحرية في التجارة على المستوى الدولي

تعتبر الحرية في التبادل عبر الحدود الوطنية عاملا مفتاحيا بالنسبة للحرية الإقتصادية في عالمنا الحديث الذي يتميز بالتكنولوجيا العالية و التكلفة المنخفضة بالنسبة للإتصالات و النقل. تم تصميم المكونات في هذه المنطقة لقياس الموانع المختلفة التي تعوق التبادل الدولي. والتي تتضمن التعريفات (٤أ و مكوناتها الفرعية) و سعرف الصرف بالنسبة للعملات (٤ب) و التحكم في سعر الصرف و رأس المال (٤ج).

إنفتحت الدول النفطية بشكل ناجح على العالم كما فعلت كل من لبنان و الأردن (أنظر جدول ٤). إلا أن الدول الأخرى يمكنها أن تزيد من رفاهية شعوبها عن طريق الانفتاح التجاري. يعتبر عدم الانتظام في الأداء في هذه المنطقة أحد أسباب ان الدول العربية أنجزت تكاملا تجاريا محدودا كما سيتم مناقشته لاحقا في هذا التقرير.

المنطقة رقم (٥):
تنظيم الإئتمان، والعمل و الأعمال التجارية

عندما تقيد القوانين و اللوائح الدخول إلى الأسواق و تعترض الحرية للمشاركة في التبادل الطوعي فإن ذلك يقلل من الحرية الإقتصادية. تم تضمين الموانع التنظيمية التي تحد من الحرية في التبادل التجاري بالإئتمان و العمل و أسواق المنتجات تم تضمينها في هذا المؤشر. يعكس المكون الأول (٥أ) الأحوال في سوق الإئتمان المحلي. و تم تصميم المتغيرات كي تقيس ما إذا كانت الحكومات تسمح للاسواق الحرة أن تحدد الإئتمان أو ما إذا كان هذا يحدد سياسيا و ما إذا كان الإئتمان متوفر وفق اسس زمنية و فعالية من حيث التكلفة تكون مناسبة لتوفير الائتمان للأشخاص و الشركات المستحقين و الذين يسعون إليها بحرية تامة. تتدخل العديد من انواع قوانين أسواق العمل (٥ب) في الحرية الإقتصادية بالنسبة للعاملين و لأصحاب العمل. ومن الأمور البارزة التي تم قياسها في هذا المؤشر هي الصعوبة في التوظيف و الصرامة في ساعات العمل و قوانين الفصل و التكاليف و الخدمة العسكرية الإجبارية. ترتبط القوانين المنظمة للأنشطة التجارية (٥ج) مثل القوانين المنظمة لأسواق الإئتمان و أسواق العمل بالحرية الإقتصادية. تم تصميم المكونات المتعلقة بالقوانين المنظمة للأنشطة التجارية للتعرف على المدى الذي تحد فيه الموانع التنظيمية و الإجراءات البيروقراطية من قيام الأعمال التجارية (٥د١) أو إغلاقها (٥د٢).

إن المؤشر المعتمد في تقرير الحرية الاقتصادية للعالم العربي قد تم اشتقاقه من ٣٩ قطعة من البيانات المتميزة. وقد تم حساب التقدير الإجمالي عن طريق حساب متوسط المناطق الخمسة و تم اشتقاق النتائج المحرزة في المنطقة من حساب متوسط المكونات لكل منطقة.

يجب ملاحظة أن الحدود القصوى و الحدود الدنيا المستخدمة في حساب النتائج الفردية أخذت من التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥، بدلا عن الستة عشرة دولة المضمنة في المؤشر. بالنسبة لتلك المتغيرات التي لم يتم استخدامها في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، فإن الحدود القصوى و الحدود الدنيا قد تم اشتقاقها من ١٢٧ دولة المتضمنة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم. و لقد استخدمنا حدود قصوى و حدود دنيا "عالمية" عوضاً عن "الإقليمية" وذلك بسبب التفاوتات الصغيرة في بعض المكونات فيما بين الدول العربية.

المنطقة (١)
حجم الحكومة: الإنفاق، الضرائب و المشاريع التجارية:

أ) الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من مجموع الاستهلاك

إن التقييم لهذا المكون يتم كالتالي: (Vmin-Vmax)/)(Vi-Vmax) مضروبا في عشرة. حيث أن Vi تعبر عن الاستهلاك الحكومي الفعلي للدولة كنسبة من مجموع الاستهلاك، بينما Vmax و Vmin تمثلان قيم الحدين الأقصى و الأدنى لهذا المعدل للعام ٢٠٠٣ و ذلك في التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥.

المصدر: (البنك الدولي ٢٠٠٥أ)

ب) التحويلات و الدعم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يتم حساب هذا المكون بالطريقة التالية:(Vmin-Vmax)/ (Vi-Vmax) مضروبا في عشرة. حيث تمثل Vi معدل التحويلات و الدعم بالنسبة للدولة من إجمالي الناتج المحلي، بينما Vmax و Vmin تمثلان قيم الحدين الأقصى و الأدنى لهذا المعدل للعام ٢٠٠٣ وذلك حسب التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥.

المصدر: (البنك الدولي ٢٠٠٥أ)

ج) المشاريع التجارية و الإستثمار الحكومي كنسبة مئوية من مجموع الاستثمار

المصدر: جوارتني و لوسون ٢٠٠٥

د) المعدل الأعلى لهامش الضرائب (و هامش الدخل الذي يطبق عليه)

الدول ذات معدل هامش الضرائب العالي و التي تطبق على الدخول المنخفضة تلقت تقييمات متدنية بناءا على المصفوفة أدناه:

يصبح السؤال إذا لماذا تكون التدفقات التجارية في الإقليم بطيئة؟ نفترض أن واحدة من تلك الإجابات هو هذا التنوع الواسع في الحرية الاقتصادية في الإقليم. تختلف الدول العربية حسب المؤشر العالمي في قربه من القمة في المؤشر أو قربها من نهاية القائمة ، و هذا يعني أن العالم العربي هو عبارة عن أنظمة اقتصادية تعمل كمجموعة متفرقة.

الحرية الاقتصادية، كما هو مذكور في التحليل الموجز للبحث أعلاه، تعزز من الفعالية الاقتصادية و النمو. بالتالي يمكن للدول الغنية بالنفط أن تجد منتجات أفضل وأقل تكلفة خارج الإقليم، أكثر مما ستجده في دول الإقليم الذي يتميز بتوافر قوى عاملة حيث تميل الحرية الاقتصادية لأن تكون نسبيا أكثر انخفاضا. وبالمثل فإن المستويات المنخفضة من الحرية الاقتصادية تعمل على تقليل جاذبية الاستثمار في هذه الدول بالنسبة للمستثمرين في نطاق الإقليم (أنظر جوارتني و لوسون ٢٠٠٤).

الخاتمة:

يمتلك العالم العربي تنوعا ملحوظا و معتبرا في الحرية الاقتصادية مع وجود دول ذات مستويات عالية من الحرية الاقتصادية وأخرى ذات مستويات متدنية. ولسوء الطالع فإن هذه الدول ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية تحرم مواطنيها من المنافع المعروفة للحرية الاقتصادية. الذي يحد من قدرة الإقليم على تطوير علاقات اقتصادية وروابط تجارية بينية قوية.

المنطقة (٢):
التركيبة القانونية و تأمين حقوق الملكية

أ) التدخل العسكري لتطبيق القانون والعملية السياسية

هذا المكون يعتمد على مكون المخاطرة السياسية (ج) (الجيش في السياسة) من الدليل الدولي لمخاطر الدول

المصدر: مجموعة (PRS) (١٩٧٩-٢٠٠٤)

ب) التكامل في النظام القانوني

هذا المكون يعتمد على مكون المخاطرة السياسية (أي) (القانون والنظام) من الدليل الدولي لمخاطر الدول

المصدر: مجموعة (PRS) (١٩٧٩-٢٠٠٤)

ج) تسجيل الممتلكات- يقيس سهولة تسجيل الممتلكات
١. عدد الإجراءات
٢. الوقت (ايام)
٣. التكلفة (كنسبة مئوية من قيمة الممتلكات)
المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

د) تنفيذ العقود- النزاعات حول الدفعات المالية

١. عدد الإجراءات
٢. الوقت (ايام)
٣. التكلفة (كنسبة مئوية من الدين الإجمالي)
المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

المنطقة (٣)
إمكانية الوصول إلى الأموال

أ) متوسط النمو السنوي لعرض النقود في السنوات الخمسة الأخيرة ناقص متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفعلي للسنوات العشرة الأخيرة

تم إستخدام بيانات (MI) حول عرض النقود لقياس معدل النمو في عرض النقود. وذلك كالتالي: (Vi-Vmax)/(Vmin-Vmax) مضروبا في عشرة. حيث تمثل Vi متوسط النمو السنوي في عرض النقود خلال السنوات الخمسة الماضية، بناءا على النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال السنوات العشرة الماضية. بينما قيم Vmin و Vmax حددت قيمها بـ صفر و ٥٠٪ على التوالي.

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ أ)

ب) التغير القياسي في التضخم خلال الخمسة سنوات الماضية:

تم إستخدام مؤشر سعر المستهلك (CPI) لقياس التضخم بالنسبة لهذا المكون. و تم إستعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠ بالنسبة لترتيب الدول و الصيغة هي (Vi-Vmax)/ (Vmin-Vmax) مضروبا في

مستوى هامش الدخل, بالدولار الأمريكي				
الهامش الأعلى لمعدل الضرائب	<٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠-٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠-١٥٠٠٠٠	>١٥٠٠٠٠
أقل من ٢٠٪	١٠	١٠	١٠	١٠
٢١-٢٥	٩	٩	١٠	١٠
٢٦-٣٠	٨	٨	٩	٩
٣١-٣٥	٧	٧	٨	٨
٣٦-٤٠	٦	٦	٧	٧
٤١-٤٥	٥	٥	٦	٦
٤٦-٥٠	٤	٤	٥	٥
٥١-٥٥	٣	٣	٤	٤
٥٦-٦٠	٢	٢	٣	٣
٦١-٦٥	١	١	٢	٢
٦٦-٧٠	٠	٠	١	١
أكبر من ٧٠٪	٠	٠	٠	٠

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥أ)؛ إيرنست و يانج(٢٠٠٣)

مستوى هامش الدخل, حسب قيمة الدولار الأمريكي خلال الأعوام ١٩٨٢-٨٤				
الهامش الأعلى لمعدل الضرائب	أقل من ٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠-٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠-١٥٠٠٠٠	أكثر من ١٥٠٠٠٠
أقل من ٢٠٪	١٠	١٠	١٠	١٠
٢١-٢٥	٩	٩	١٠	١٠
٢٦-٣٠	٨	٨	٩	٩
٣١-٣٥	٧	٧	٨	٨
٣٦-٤٠	٦	٦	٧	٧
٤١-٤٥	٥	٥	٦	٦
٤٦-٥٠	٤	٤	٥	٥
٥١-٥٥	٣	٣	٤	٤
٥٦-٦٠	٢	٢	٣	٣
٦١-٦٥	١	١	٢	٢
٦٦-٧٠	٠	٠	١	١
أكبر من ٧٠٪	٠	٠	٠	٠

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ج) و جوارتني و لوسون ٢٠٠٥

ب) الفرق بين سعر الصرف الرسمي و سعر السوق السوداء

تم إستعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠ بالنسبة لتحديد مراكز الدول: (Vmin-Vma)/ (Vi-Vmax) مضروبا في عشرة. حيث تمثل Vi سعر الصرف في السوق السوداء بالنسبة للدولة، بينما قيم Vmin و Vmax حددت بـ صفر و ٥٠٪ على التوالي.

المصدر: البحوث المالي (٢٠٠٣)

ج) الضوابط على حرية المواطنين للإرتباط بالتبادل في سوق رأس المال مع الأجانب- محددات رأس المال من بين ١٣ فئة من فئات صندوق النقد الدولي

المصدر: صندق النقد الدولي (٢٠٠٤ أ)

المنطقة (٥)
تنظيم الإئتمان و العمل و الأعمال التجارية

ا) قوانين سوق الإئتمان

١. ملكية البنوك

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣)

٢. المنافسة: منافسة البنوك المحلية من قبل البنوك الأجنبية

إذا قامت الدولة بالموافقة على كل أو أغلب طلبات البنوك الأجنبية و إذا كانت البنوك الأجنبية تمتلك جزءا كبيرا من الموجودات في قطاع البنوك بالتالي فإن هذه الدولة ستحصل على تصنيف عالي بناء على الجدول التالي:

معدل رفض ترخيص البنوك الأجنبية (الرفض/الطلبات)

موجودات البنك الأجنبي من مجموع موجودات قطاع البنوك	٨٠-١٠٠٪	صفر٪	صفر-٤٩٪	٥٠-١٠٠٪
	٤٠-٧٩٪	٩	٧	٤
	صفر-٣٠٪	٨	٦	٣

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣)

٣. تجنب التحكم بسعر الفائدة و قوانينه التي تقود إلى أسعار فائدة سلبية حقيقة. تم استخدام البيانات المتعلقة بأساليب السيطرة على سوق الائتمان و قوانينها لبناء تدخلات تصنيفية. الدول ذات أسعار الصرف التي تتحد بواسطة قوى السوق والسياسات المالية المستقرة و الإيداعات الحقيقية الإيجابية و معدلات الإقراض أحرزت هذه الدول مراكز متقدمة في التصنيف الكلي. عندما يتم تحديد أسعار الفائدة بصورة أساسية بواسطة قوى السوق والقيم الفعلية الإيجابية فإن هذه الدول تصنف في المرتبة رقم ١٠. في حين إذا كانت أسعار الفائدة هي المحدد الرئيسي إلا أن القيم الفعلية تكون سلبية إلى حد ما في بعض الأحيان (أقل من ٥٪) أو أن التفاوت بين نسب الإيداع و معدلات الإقراض كانت كبيرة (٨٪ أو فما فوق)، فإن هذه الدول تعطى التصنيف رقم ٨. عندما تكون الإيداعات الحقيقية أو معدلات الإقراض سلبية بشكل ثابت وبقيمة مفردة أو أن الاختلاف بينهما يتم السيطرة عليه من قبل الحكومة فإن هذه الدول تصنف بالمركز السادس. و عندما تكون الإيداعات أو معدلات الإقراض ثابتة بواسطة الحكومة وعندما تكون القيم الفعلية عادة سلبية بمعدل قيمة مفردة فإن هذه الدول يتم تصنيفها في المركز الرابع. عندما تكون الإيداعات الحقيقية أو معدلات الإقراض سلبية بمعدل قيمة ثنائية فإن هذه الدول تنال تصنيف في المركز الثاني. يتم منح التصنيف (صفر) عندما تكون الإيداعات الحقيقية أو معدلات الإقراض محددة

عشرة. حيث تمثل Vi الانحراف المعياري للدولة بالنسبة لمعدل التضخم السنوي خلال السنوات الخمس الأخيرة، بينما قيم Vmin و Vmax تم تحديدها بـ صفر و ٢٥٪ على التوالي.

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) و قاعدة بيانات أيكونستاتس ٢٠٠٥.

ج) معدل التضخم الحالي

تم إستخدام مؤشر سعر المستهلك (CPI) لقياس التضخم بالنسبة لهذا المكون. و تم إستعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠:(Vmin–Vmax)/ (Vi–Vmax) مضروبا في عشرة. حيث تمثل Vi معدل التضخم لأقرب سنة، بينما قيم Vmin و Vmax تم تحديدها بـ صفر و ٥٠٪ على التوالي: كلما انخفض معدل التضخم كلما ارتفعت مرتبة التصنيف.

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) و قاعدة بيانات أيكونستاتس ٢٠٠٥.

د) حرية إمتلاك حسابات بنكية بالعملات الأجنبية محلياً وخارجياً

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤أ)

المنطقة (٤)
الحرية في التجارة على المستوى الدولي:

ا) الضرائب على التجارة الدولية

١. العائدات من الضرائب على التجارة الدولية كنسبة مئوية من الصادرات و الواردات
كانت الصيغة التي استعملت لقياس التقييم في هذا المكون هي: (Vmin–Vmax)/ (Vi–Vmax) مضروبا في عشرة. حيث تمثل Vi الإيرادات المشتقة من الضرائب على التجارة الدولية كمساهمة قطاع التجارة، بينما قيم Vmin و Vmax حددت بـ صفر و ١٥٪ على التوالي.

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) و صندق النقد الدولي (٢٠٠٤ ب و ٢٠٠٤ج)

٢. المعدل المتوسط للتعريفة

تم استعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠ بالنسبة لتحديد مراكز الدول:(Vmin–Vmax)/ (Vi–Vmax) مضروبا في عشرة. حيث تمثل ضب المعدل المتوسط للتعريفة للدولة، بينما قيr Vmin و Vmax حددت بـ صفر و ٥٠٪ على التوالي.

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) و صندق النقد الدولي (٢٠٠٤ ب و ٢٠٠٤ج) و جوارتني و لوسون ٢٠٠٥

٣. الإنحراف المعياري لمعدل التعريفة

بالمقارنة مع التعريفة الموحدة، فإن الاختلاف الواسع في معدل التعريفة يحدث أثرا مقيدا على التجارة و بالتالي على الحرية الاقتصادية، لذا فإن الدول ذات التفاوتات الكبيرة في معدلات التعريفة يجب أن تحصل على مراكز متدنية في التصنيف. تم استعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠ بالنسبة لتحديد مراكز الدول:(Vmin-Vma)/ (Vi-Vmax) مضروبا في عشرة. حيث تمثل Vi الانحراف المعياري لمعدل التعريفة في الدولة، بينما قيم Vmin و Vmax حددت بـ صفر و ٢٥٪ على التوالي.

المراجع

آيال ي. ب و ك. جورجي (١٩٩٨) مكونات الحرية الإقتصادية و النمو: دراسة بحثية. "مجلة مناطق التنمية ٣٢ (الربيع) ٣٢٧-٣٨

سالم بن ناصر الإسماعيلي ، أميلا كارابيجوفيتش و فريد ماك ماهون (٢٠٠٥) "الحرية الاقتصادية للعالم العربي" أوغيستو لوبيز كارلوس و كلوز سكواب "تقرير تنافسية العالم العربي ٢٠٠٥" (جنيف: منتدى الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٥) ١٢٩-١٤١

بينجوا م. و ب. سانشيز روبلز (٢٠٠٣) "الإستثمار الأجنبي المباشر، الحرية الإقتصادية و النمو: دليل جديد من أمريكا اللاتينية. "المجلة الأوربية للإقتصاد السياسي. ١٩، ٣ (سبتمبر) ٥٢٩-٤٥

بيرجرين، نيكلاس (٢٠٠٣). "فوائد الحرية الإقتصادية": مسح. "المسح المستقل ٨، ٢ (الخريف): ١٩٣-٢١١

كارلوسن، ف. و س. لاندرسون (٢٠٠٢). "الحرية الإقتصادية و النمو" : تفكيك الآثار. "الخيار العام" ١١٢، ٤/٣ (سبتمبر) ٣٣٥-٤٤.

داوسون جي دبليو (١٩٩٨). "المؤسسات و الإستثمار و النمو: دليل بيانات لكل القطر "الإستفهام الإقتصادي" ٣٦ (أكتوبر) : ١٩-٦٠٣

(٢٠٠٣) "الضحايا في الحرية لأعلاقات النمو" . "المجلة الأوربية للإقتصاد السياسي. ١٩، ٣ (سبتمبر) ٤٧٩-٩٥
دي هان و جي ي سترم (٢٠٠٠) "حول العلاقة بين الحرية الإقتصادية و النمو الإقتصادي" . "المجلة الأوربية للإقتصاد السياسي. ١٦:٢١٥-٤١.

دي هان و جاكوب و سي ل جي سيرمان (١٩٩٨) "دليل إضافي العلاقة بين الحرية الإقتصادية و النمو الإقتصادي": الخيار العام ٩٥: ٣٦٣-٨٠.

إيستون. س.ت و م.أ وولكر (١٩٩٧) "الدخل، النمو و الحرية الإقتصادية" إستعراض الإقتصاد الأمريكي ٨٧، ٢ (مايو):٣٢٨-٣٢

قاعدة بيانات إيكونستاتس (٢٠٠٥). متفر على الشبكة العالمية للمعلومات على الرابط التالي
www.econstats.com/ home.htm اعتبار من سبتمبر ٢٠٠٥

إيرنست و يانج (٢٠٠٣). إيرنست و يانج في العالم الثالث، جمع و طبع بواسطة ماتب إيرنست و يانج عبر الإقليم
جريسورلد دي تي (٢٠٠٤) "التجارة كشرط للحرية: كيف تخصب الأسواق المفتوحة التربة للديمقراطية" تحليل السياسة التجارية رقم ٢٦ (يناير). واشنطن دي سي : معهد كاتو

جوارتني و جيمس و روبورت لوسون (٢٠٠٤) الحرية الإقتصادية للعالم: ٢٠٠٤ تقرير سنوي: فانكوفر. معهد الفريسر موجود على شبكة الإنترنت في الموقع www.freetheworld.com

جوارتني و جيمس و روبورت لوسون و والتر بلوك(١٩٩٦) الحرية الإقتصادية للعالم ١٩٧٥-١٩٩٥ :تقرير سنوي: فانكوفر. معهد الفريسر

جوارتني و جيمس و روبورت لوسون و إيريك جارتزيك(٢٠٠٥) الحرية الإقتصادية للعالم ٢٠٠٥ :تقرير سنوي: فانكوفر. معهد الفريسر موجود على شبكة الإنترنت في الموقع www .freetheworld.com

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ أ) تقرير سنوي حول ترتيبات التبادل و ضوابط التبادل واشنطن دي سي IMF

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ب) تقرير سنوي حول الكتاب السنوي لإحصاءات التمويل الحكومي دي سي IMF

بواسطة الحكومة و عندما تكون الأسعار الحقيقية سلبية و برقم مكون من خانتين على نحو متكرر أو في حالات أن يزيح التضخم المنفلت سوق الائتمان.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ج) و البنك الدولي (٢٠٠٥ أ)
٤- الحصول على الائتمان
ألإ- مؤشر الحقوق القانونية
بلإ- مؤشر المعلومات الإئتمانية
المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

ب) تنظيم سوق العمل
١. مؤشر الصرامة في التوظيف
أ) مؤشر صعوبة التوظيف
ب) مؤشر صرامة ساعات العمل
ت) مؤشر صعوبة الفصل من الخدمة

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)
٢. تكلفة التوظيف (نسبة مئوية من الراتب)
المصدر البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

٣. تكاليف الفصل من الخدمة (أجور الاسابيع)
المصدر البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)
٤. استعمال المجندين للحصول على أفراد من المؤسسة العسكرية
المصدر: جوارتني و لوسون ٢٠٠٥

ج) تنظيم الأعمال التجارية:

١. إنشاء عمل تجاري (سهولة إنشاء عمل تجاري)
أ. عدد الإجراءات
ب. الفترة الزمنية (أيام)
ت. التكلفة (نسبة مئوية من الدخل السنوي)
ث. الحد الأدنى من رأس المال (نسبة مئوية من الدخل السنوي)
المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

٢. إغلاق عمل تجاري (الصعوبة في إغلاق عمل تجاري)

أ. الوقت (سنوات)
ب. التكلفة (نسبة مئوية من العقار)
ت معدل تجاوز المشاريع المتعثرة (سنتات من الدولار)
المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

عرفان وتقدير:

يود المؤلفون أن يشيدوا بمساهمة كل من ژميكائيل والكر- كبير الزملاء في معهد فريزر و جيمس جوارتني من جامعة ولاية فلوريدا و وروبرت لوسون من جامعة العاصمة على أفكارهم القيمة و مساهماتهم البناءة. ونشكر مجوعة بي أر أس على كرمها في توفير البيانات. نود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى السيد أوغستو لوبيز كلاروس و كلوز سكواب لأفكارهم البناءة ولمساهمتهم في إعداد الطبعة الأولى من هذا المؤشر.

التقرير مدعوم بمنحة من مؤسسة جون تمبلتون

ملاحظة هامة

الأفكار الواردة تعبر عن الآراء الفردية للمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مؤسسة جون تمبلتون أو أي من الداعمين أو الموظفين أو أمناء معهد فريزر

حقوق الطبع (٢٠٠٥) محفوظة لدى معهد فريزر. كل الحقوق محفوظة . لا يمكن إعادة إنتاج أي جزء من هذا المستند بأي طريقة كانت دون الحصول على موافقة كتابية فيما عدا حالات الاقتباس الموجزة في المواضيع والمراجعات النقدية.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ج) تقرير سنوي حول الكتاب السنوي لإحصاءات التمويل الدولي دي سي IMF

لوبيز كارلوس و أوغيستو و كلوز سكواب (٢٠٠٥) تنافسية العالم العربي، تقرير، جنيف: منتدى الإقتصاد العالمي
بحث مالي (٢٠٠٣) صيارفة (MRI) الدليل للعملات الأجنبية (الطبعة التاسعة و الأربعين). هيوستن. TX مؤسسة البحث المالي.

مجموعة (PRS) (١٩٧٩-٢٠٠٤) الدليل الدولي لمخاطرة الدولة أيست سايراكوز نيو يورك (PRS)

البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) مؤشرات التنمة الدولية ٢٠٠٥ واشنطن دي سي البنك الدولي
(٢٠٠٥ ب) قاعدة بيانات دوينج بيزنس موجودة على الإنترنت في الموقع التالي

htt://rru.worldbank.org/DoingBusiness/
(٢٠٠٥ ج) مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٥ واشنطن دي سي البنك الدولي للتعمير و التنكمية والبنك الدولي

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣). مسح البنك الدولي عن لوائح البنك و الإشراف، و يوجد على الموقع التالي على الإنترنت:

htt://www.worldbank.org/research/interest/2003_bank_survey/2003_bank_regulatrion_database.htm

ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
٦,٢	٦,٩	٥,٩	٣,٨		٢,٣	٧,٩	٦,٦		,٦
			٩,١						
		٤,٠	٢,٠			٠,٠	٢,٠	٦,٠	٠
		٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠	٧,٠	١٠,٠	٧,٠
		٤,٦	٦,٢		١,٦	٥,٣	٥,٢	٨,٠	٧,٣
		١٢	٧		٨	١٠	١١	٢	٣

ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
٦,٢	٦,٩	٦,١	٣,٨		٢,٥	٧,٧	٦,٦		٩ ٧,٤
			٩,١						
		٤,٠	٢,٠			٠,٠	٢,٠	٦,٠	
		٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٨,٠	٧,٠	١٠,٠	٧٠,
		٤,٧	٦,٢		٦,٣	٥,٢	٥,٢	٨,٠	٧,٢
		١٢	٨		٧	١٠	١٠	٢	٣

ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
٥,٠			٦,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٣,٣	٨, ٣	٦,٧
٦,٧		٨,٣	٨,٣	٨,٣٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٦,٧	٣,٣
	٨,٦	٨,٧	٩,١		٩,٥	٦,١	٨,٥	٩,٤	٨,٧
	٨,٥	٩,٠	٨,٥		٨,٥	٨,٥	٨,٠	٩,٠	٧,٥
	٩,٥	٩,٢	٩,٨		١٠,٠	٩,٧	٩,٤	٩,٩	٩,٨
	٧,٨	٨,٠	٩,٠		١٠,٠	٠,٠	٨,٠	٩,٤	٧,٨
	٧,٦	٨,٩	٦,٨		٦,٧	٥,٥	٩,٧	٥,٥	٧,٣
	٦,٤	٨,٧	٣,٦		٣,٠	٢,٣	٩,٤	١,١	٤,٥
	٧,٣	٥,٨	٧,٠		٧,٧	٥,٥	١٠,٠	٥,٩	٧,٧
	٩,٠	٩,٥	٨,٩		٩,٤	٨,٨	٩,٧	٩,٥	٩,٨
٥,٨	٨,١	٨,٢	٨,١	٧,٥	٨,٢	٥,٨	٨,٣	٧,٥	٦,٥
١٤	٤	٢	٤	٧	٢	١٤	١	٧	١١

ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
٥,٠		٦,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٣	٣,٣	٦,٧	٨,٣	٦,٧
٦,٧		١٠,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٦,٧	٣,٣
	٨,٦	٨,٧	٩,١		٩,٥	٦,١	٨,٥	٩,٤	٨,٧
٨,٥	٩,٠	٨,٥		٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٠	٩,٠	٧,٥
	٩,٥	٩,٢	٩,٨		١٠,٠	٩,٧	٩,٤	٩,٩	٩,٨
	٧,٦	٨,٩	٦,٨		٦,٧	٥,٥	٩,٧	٥,٥	٧,٣
	٦,٤	٨,٧	٦,٣		٣,٠	٣,٢	٤,٩	١,١	٤,٥
	٧,٣	٨,٥	٧,٠		٧,٧	٥,٥	١٠,٠	٩,٥	٧,٧
	٩,٠	٩,٥	٩,٨		٩,٤	٨,٨	٩,٧	٩,٥	٩,٨
٥,٨	٨,١	٨,٦	٨,١	٧,٥	٨,٢	٥,٨	٨,٣	٧,٥	٦,٥
١٤	٤	١	٤	٧	٣	١٤	٢	٧	١١

الجدول ١ : القطاع ١ . حجم الانفاق الحكومي والضرائب الحكومية والمؤسسات الحكومية

٢٠٠٣	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ- نسبة الانفاق الحكومي العام من اجمالي الاستهلاك	٥,٧	٤,٧	٧,٨	٦,٢	٣,٩	٨,٤
ب- نسبة المنقولات والدعم الحكومي من اجمالي الدخل المحلي	٥,٩	٩,٢	٩,٢	٨,٨		٩,١
ح ژالمؤسسات الحكومية والاستثماركنسبة من اجمالي الاستثمارات	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٠	٦,٠	
د ژأعلى معدل هامش(ضريبة دخل مطبق)		١٠,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠
العلامة الاحصائية للقطاع ١	٣,٩	٧,٠	٧,٠	٥,٥	٦,٦	٩,٢
الدرجة للقطاع ١	١٣	٤	٤	٩	٦	١

٢٠٠٢	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ- نسبة الانفاق الحكومي العام من اجمالي الاستهلاك	٥,٦	٤,٧	٨,٥	٦,٤	١,٤	٨,٣
ب- نسبة المنقولات والدعم الحكومي من اجمالي الدخل المحلي	٥,٩	٩,٢	٩,٢	٨,٩		٩,١
ح- المؤسسات الحكومية والاستثماركنسبة من اجمالي الاستثمارات	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٠	٦,٠	
د-أعلى معدل هامش(ضريبة دخل مطبق)		١٠,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠
العلامة الاحصائية للقطاع ١	٨,٣	٧,٠	٢,٧	٥,٦	٦,٧	٩,١
الدرجة للقطاع ١	١٣	٥	٣	٩	٦	١

الجدول ٢ : القطاع ٢ . البنية القانونية والأمنية لحقوق الملكية

٢٠٠٣	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ ژتدخل العسكريين في حكم القانون والممارسات السياسية	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٨,٣	٨,٣	٣,٣
ب- تكاملية النظام القانوني	٣,٣	٨,٣	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧
ج- معايير تسجيل حقوق الملكية الفكرية وسهولة عمليات تسجيلها	٦,٣		٧,٧	٧,٧	٨,٥	٨,١
(١)- عدد الاجراءات	٥,٢		٧,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥
(٢) الوقت الذي يستغرقه التسجيل بالأيام)	٩,٥		٨,٠	٩,٨	٩,٢	٩,٧
(٣) تكلفة تقييم حقوق الملكية	٧,١		٨,٠	٧,٦	٩,٨	٨,١
د- تعزيز الاتفاقيات .... ونزاعات عمليات الدفع	٦,١		٨,٥	٩,٦	١,٦	٦,١
(١) عدد الاجراءات	٩,١		٦,٠	٣,٢	١,٣	٤,٠
(١) الايام التي تستغرقها الاجراءات	٧,٣		٧,٣	٧,٨	٧,٥	٥,٢
(٣) تكلفة الديون ٪	٩,٠		٩,٤	٩,٨	٩,٦	٩,١
العلامة الاحصائية للقطاع ٢	٩,٣	٧,٦	٦,٣	٧,٤	٧,٨	٦,١
درجة القطاع ٢	١٦	١٠	١٢	٩	٦	١٣

٢٠٠٢	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ ژتدخل العسكريين في حكم القانون والممارسات السياسية	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٨,٣	٨,٣	٣,٣
ب- تكاملية النظام القانوني	٣,٣	٨,٣	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٦,٧
ج- معايير تسجيل حقوق الملكية الفكرية وسهولة عمليات تسجيلها	٦,٣		٧,٧	٧,٧	٨,٥	٨,١
(١)- عدد الاجراءات	٥,٢		٧,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥
(٢) الوقت الذي يستغرقه التسجيل بالأيام)(	٩,٥		٨,٠	٩,٨	٩,٢	٩,٧
(٣) تكلفة تقييم حقوق الملكية	٦,١		٥,٨	٦,٩	٦,١	٦,١
د- تعزيز الاتفاقيات .... ونزاعات عمليات الدفع	٩,١		٦,٠٠	٣,٢	٣,١	٤,٠
(١) عدد الاجراءات	٧,٣		٧,٣	٧,٨	٧,٥	٥,٢
(١) الايام التي تستغرقها الاجراءات	٩,٠		٩,٤	٩,٨	٩,٦	٩,١
(٣) تكلفة الديون ٪	٩,٣	٦,٧	٦,٣	٧,٤	٧,٨	٦,١
العلامة الاحصائية للقطاع ٢	١٦	١٠	١٢	٩	٦	١٣

ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
	٨,٥	٨,٦	٩,٣		٨,٥	٧,٢	٩,٣	٨,٢	٨,٣
٧,٩	٩,٧	٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٦	٨,٤	٩,٩	٩,٧	٨,٧
٩,٦	٩,٠	٩,٨	٩,٩	٩,٥	٩,٩	٩,٠	٩,٥	٩,٤	٧,٨
٥,٠	٥,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٧,٥	٨,٠	٧,٠	٩,٧	٩,٧	٩,٥	٧,٤	٧,٢	٩,٣	٨,٧
١٢	١١	١٥	١	١	٤	١٣	١٤	٨	١٠
ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
	٨,٨	٨,٦	٩,٣		٨,٨	٨,٠	٩,٢	٨,٢	٨,٥
٧,٥	٩,٢	٩,٦	٩,٧	٩,٦	٩,٧	٨,٨	٩,٨	٩,٧	٨,٦
٨,٠	٩,٢	٩,٤	٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٥,٠	٥,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٦,٨	٨,١	٦,٩	٩,٧	٩,٩	٩,٦	٧,٩	٧,١	٩,٣	٨,٧
١٥	١١	١٤	٢	١	٤	١٢	١٣	٩	١٠

ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
٦,٠	٧,٦	٣,٠	٩,٠		٨,٧	٧,١	٦,١		
							٨,٣		
٦,٠	٧,٦	٤,٢	٨,٤		٨,٧	٧,١	٩,٤		
		١,٨	٩,٥				٥,٠		
٥,٨	١٠,٠	٧,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٣	٧,٨	١٠,٠	١٠,٠
٠,٠	١,٧	١,٥	٦,٤	٨,٥	٥,٤	٠,٠	٨,٠	٦,٢	٦,٩
٩,٣	٦,٤	٤,٢	٨,٤	٩,٢	٨,٠	٤,١	٤,٩	٨,١	٨,٥
١٦	١٠	١٤	٤	١	٦	١٥	١٢	٥	٣
ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
٦,٠	٧,٦	٣,٠	٩,٠		٨,٦	٧,١	٦,٠		
							٨,١		
٦,٠	٧,٦	٤,٢	٨,٤		٨,٧	٧,١	٤,٩		
		١,٨	٩,٥				٥,٠		
٥,٨	١٠,٠	٧,٩	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٣	٧,٨	١٠,٠	١٠,٠
٠,٠	١,٧	١,٥	٦,٤	٨,٥	٥,٤	٠,٠	٨,٠	٦,٢	٦,٩
٣,٩	٦,٤	٤,٢	٨,٤	٩,٢	٨,٠	٤,١	٤,٨	٨,١	٨,٥
١٦	١٠	١٤	٤	١	٦	١٥	١٢	٥	٣

الجدول ٣ : القطاع ٣ . امكانية الوصول الى السيولة النقدية الحرة

٢٠٠٣	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ- معدل النمو السنوي لضخ الأموال الواردة خلال السنوات الخمسة الأخيرة ناقصا معدل النمو السنوي الحقيقي في اجمالي الناتج المحلي خلال الخمسة سنوات الأخيرة	٧,٧	٨,٢	٨,٩	٨,٤	٦,٩	٩,٣
ب- معدل التغير في التضخم خلال السنوات الخمسة الأخير	٩,٤	٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٦
ج- معدل التضخم الأخير	٩,٥	٩,٨	٩,١	٩,٥	٩,٨	٩,٧
د- حرية امتلاك العملات الأجنبية وفتح حسابات مصرفية في الداخل والخارج	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
المعدل الاحصائي للقطاع ١٣	٦,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,١	٩,٧
درجة القطاع ٣	١٦	٥	٥	٥	٩	١

٢٠٠٢	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ- معدل النمو السنوي لضخ الأموال الواردة خلال السنوات الخمسه الأخيرة ناقصا معدل النمو السنوي الحقيقي في اجمالي الناتج المحلي خلال الخمسة سنوات الأخيرة	٧,٢	٨,٢	٩,٠	٩,٤	٨,٧	٩,٦
ب- معدل التغير في التضخم خلال السنوات الخمسة الأخير	٩,٢	٩,٦	٩,٨	٩,٦	٩,٦	٩,٢
ج- معدل التضخم الأخير	٩,٧	٩,٨	٩,٥	٩,٦	٩,٧	٩,٦
د- حرية امتلاك العملات الأجنبية وفتح حسابات مصرفية في الداخل والخارج	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
المعدل الاحصائي للقطاع ٣	٥,٦	٩,٤	٩,٦	٩,٧	٩,٥	٩,٦
درجة القطاع ٣	١٦	٨	٤	٢	٧	٤

الجدول ٤ : القطاع ٤ . حرية التجارة العالمية

٢٠٠٣	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ- الضرائب على التجارة العالمية	٥,٢	٩,٢	٦,٠	٦,٣	٩,٣	٧,٩
١- العائدات من الضرائب على التجارة العالمية كنسبة الصادرات زائدا الواردات	٤,٩	٩,٢	٥,٩	٧,٩		٧,٢
٢-المعدل الأساسي للتعرفة	٦,٣		٦,٢	٧,١	٩,٣	٨,٥
٣- مقياس انحراف معدل التعرفة	٤,٣			٣,٨		
٠ ب ژالفرق بين السعر الرسمي لصرف العملات وسعر السوق السوداء	٨,١	١٠,٠	٥,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ض ج- المحظورات المتعلقة بحرية دخول المواطنين في عمليات تبادل مع المؤشرات الأجنبية في لاجانب في اسواق المال وفق التحكم في ١٣ فئة من عنف	٨,٠	٦,٩	٥,٤	٧,٧	٤,٦	٦,٢
المعدل الاحصائي للقطاع ٤	٧,٤	٧,٨	٦,٥	٨,٠	٨,٠	٨,٠
٦ درجة القطاع ٤	١٣	٢	١١	٦	٦	٦

٢٠٠٣	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ- الضرائب على التجارة العالمية	٥,٢	٩,٣	٦,٠	٦,٢	٩,٣	٧,٩
١- العائدات من الضرائب على التجارة العالمية كنسبة الصادرات زائدا الواردات	٤,٩	٩,٣	٥,٩	٧,٧		٧,٢
٢- المعدل الأساسي للتعرفة	٦,٣		٦,٢	٧,١	٩,٣	٨,٥
٣- مقياس انحراف معدل التعرفة	٤,٣		٣,٨			
ب ژالفرق بين السعر الرسمي لصرف العملات وسعر السوق السوداء	٨,١	١٠,٠	٥,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
ض.ج- المحظورات المتعلقة بحرية دخول المواطنين في عمليات تبادل مع المؤشرات الأجنبية في لاجانب في اسواق المال وفق التحكم في ١٣ فئة من عنف	٨,٠	٦,٩	٥,٤	٧,٧	٤,٦	٦,٢
المعدل الاحصائي للقطاع ٤	٤,٧	٨,٧	٥,٦	٨,٠	٨,٠	٨,٠
درجة القطاع ٤	١٣	٢	١١	٦	٦	٦

ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
	٦,٧	٦,٠	٧,٤	٦,٥	٥,٧	٦,٣	٥,٦	٥,٦	٦,٣
	٥,٠	١٠,٠	٥,٠	٨,٠	٣,٠		٨,٠	٨,٠	
		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٣,٠		٨,٠	٨=,٠	
١٠,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠			١٠,٠			١٠,٠
	٤,٣	١,٨	١,٥		٦,٢	٢,٥	٣,٧	٣,٧	٢,٧
	٧,٠	٢,٠	٣,٠		٤,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠
	٧,١	٧,١	٠,٠		٨,٣	٠,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣
	٤,٥	٥,٣	٨,٦		٨,١	٤,٧	٥,٧	٧,٣	٥,٦
	٢,٧	٤,٠	٦,٥		٨,٧	٦,٠	٤,٦	٦,٧	٦,٣
	٠,٠	٠,٠	٥,٦		٨,٧	٦,٠	٤,٦	٦,٧	٦,٣
	٤,٠	٦,٠	٤,٠		٦,٠	٤,٠	١٠,٠	٢,٠	٢,٠
	٤,٠	٦,٠	١٠,٠		١٠,٠	٥,٠	٠,٠	٨,٠	٧,٠
	٦,٩	٦,٨	٨,٤		٨,٠	٦,٩	٦,٦	٧,٧	٦,٩
	٨,٤	٥,٦	٩,٣		٥,٨	٥,٨	٨,٥	٤,٩	٩,١
١,٠	٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٣,٠	١٠,٠	٠,٠
	٦,٩	٨,٣	٧,٦		٧,٠	٦,٤	٨,٢	٧,٢	٦,٩
	٧,٠	٩,١	٨,٥		٦,٩	٥,٤	٨,٨	٧,٦	٦,٠
	٤,٧	٨,٢	٥,٩		٣,٥	٤,١	٥,٩	٤,١	٤,١
	٦,٠	٩,٦	٨,٤		٦,٩	٧,٨	٩,٤	٧,٤	٧,٠
	٩,٠	٩,٩	١٠,٠		٩,٥	٩,٨	٩,٩	٩,٧	٨,٣
	٨,٣	٨,٦	٩,٨		٧,٦	٠,٠	٩,٩	٩,٢	٤,٧
	٦,٧	٧,٥	٦,٧		٧,٢	٧,٣	٧,٦	٦,٩	٧,٨
	٢,١	٨,٥	٣,١		٧,٥	٦,١	٩,١	٥,١	٧,٣
	٩,٨	٧,٧	٩,٦		٧,٢	٨,٩	٩,٢	٦,١	٩,١
	٩,١	٦,٢	٧,٣		٦,٩	٦,٩	٤,٤	٩,٤	٦,٩
	٦,٠	٦,٥	٧,٨		٧,٠	٥,٨	٦,٥	٦,٧	٦,٣
	١٠	٧	٢		٥	١١	٧	٦	٩

ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
	٦,٧	٦,٠	٧,٤	٦,٥	٥,٧	٦,٣	٥,٦	٥,٦	٦,٣
		٥,٠	١٠,٠	٥,٠	٨,٠		٥,٠	٥,٠	
		٨,٠	٨,٠	٨,٠	٣,٠		٨,٠	٨,٠	
١٠,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠			١٠,٠			١٠,٠
	٤,٣	١,٨	١,٥		٦,٢	٢,٥	٣,٧	٣,٧	٢,٧
	٧,٠	٢,٠	٣,٠		٤,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠
	١,٧	١,٧	٠,٠		٨,٣	٠,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣
	٤,٥	٥,٣	٨,٦		٨,١	٤,٧	٥,٧	٧,٣	٥,٦
	٢,٧	٤,٠	٦,٥		٨,٧	٦,٠	٤,٦	٦,٧	٦,٣
	٠,٠	٠,٠	٥,٦		١٠,٠	٨,٩	٣,٩	١٠,٠	١٠,٠
	٤,٠	٦,٠	٤,٠		٦,٠	٤,٠	١٠,٠	٢,٠	٢,٠
	٤,٠	٦,٠	١٠,٠		١٠,٠	٥,٠	٠,٠	٨,٠	٧,٠
	٦,٩	٦,٨	٦,٤		٨,٠	٩,٩	٦,٦	٧,٧	٦,٩
	٨,٤	٥,٦	٩,٣		٥,٨	٥,٨	٨,٥	٤,٩	٩,١
١,٠	٠,٠	٦,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٣,٠	١٠,٠	٠,٠
	٦,٩	٨,٣	٧,٦		٧,٠	٦,٤	٨,٢	٧,٢	٦,٩
	٧,٠	٩,١	٨,٥		٦,٩	٥,٤	٨,٨	٧,٦	٦,٠
	٤,٧	٨,٢	٥,٩		٣,٥	٤,١	٥,٩	٤,١	٤,١
	٦,٠	٩,٦	٨,٤		٦,٩	٧,٨	٩,٤	٧,٤	٧,٠
	٩,٠	٩,٩	١٠,٠		٩,٥	٩,٨	٩,٩	٩,٧	٨,٣
	٨,٣	٨,٦	٩,٨		٧,٦	٠,٠	٩,٩	٩,٢	٤,٧
	٦,٧	٧,٥	٦,٧		٧,٢	٧,٣	٧,٦	٦,٩	٧,٨
	٢,١	٨,٥	٣,١		٧,٥	٦,١	٩,١	٥,١	٧,٣
	٨,٩	٧,٧	٩,٦		٧,٢	٨,٩	٩,٢	٦,١	٩,١
	٩,١	٦,٢	٧,٣		٦,٩	٦,٩	٤,٤	٩,٤	٦,٩
	٦,٠	٦,٥	٧,٨		٧,٠	٥,٨	٦,٥	٦,٧	٦,٣
	١٠	٧	٢		٥	١١	٧	٦	٩

الجدول ٥: القطاع ٥ . اللوائح الخاصة بالاعتمادات والقوى العاملة والتجارة

٢٠٠٣	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ-لوائح سوق الاعتمادات	٩,٤	٩,٠	٤,٣	٧,٢	٨,٥	٨,٣
١- ملكية البنوك	٠,٠	١٠,٠	٢,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- التنافس: بنوك داخلية تواجه المنافسة من بنوك أجنبية	٨,٠	٧,٠	٣,٠	٤,٠	٨,٠	٨,٠
٣- اساليب التحكم في اسعار الفائدة ولوائح التحكم فيها مما يقود الى اضفاء السلبية على المعدلات الحقيقية للفائدة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- والحصول على الاعتمادات	١,٥		٢,٢	٤,٧	٥,٨	٥,٣
أ- مؤشر الحقوق القانونية	٣,٠		١,٠	٦,٠	٥,٠	٤,٠
ب- مؤشر المعلومات الاعتمادية	٠,٠		٣,٣	٣,٣	٧,٦	٧,٦
د ڈلوائح وقوانين سوق القوى العاملة	٥,٠		٢,٨	٧,٥	٨,٤	٦,٤
١-رسوخ وصلابة عمليات التوظيف	٤,٩		٤,٧	٦,٦	٨,٠	٧,٦
أ- العجز في مؤشر الاجور	٥,٦		١٠,٠	٨,٩	١٠,٠	٦,٧
ب- رسوخ وصلابة مؤشر ساعات العمل	٤,٠		٢,٠	٦,٠	٤,٠	١٠,٠
ج- عجز مؤشر الاجور	٥,٠		٢,٠	٥,٠	١٠,٠	٦,٠
٢- تكلفة الاجور والمرتبات	٥,٠		٥,٣	٨,٠	٨,٠	٦,١
٣- تكلفة الاجور الاسبوعية	٩,١		١,٤	٥,٢	٧,٧	٩,١
٤- استخدام الخدمة الالزامية للحصول على افراد للعمل ففي القوات العسكرية	١,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠
اللوائح والقوانين التجارية	٧,٧		٧,٥	٧,٥	٧,٦	٧,٩
١-بدء العمل التجارية ڑمدى سهولة بدء العمل التجاري	٧,٩		٧,٩	٧,٧	٧,٩	٨,٦
أ-عدد الاجراءات	٢,٩		٥,٣	٤,٧	٣,٥	٧,٦
ب- الفترة من حيث عدد الأيام	٨,٨		٨,٤	٨,٣	٨,٤	٧,٨
ج- تكلفة معدل دخل الفرد	٩,٨		٩,٣	٩,٧	١٠,٠	٩,٢
د- الحد الادنى من معدل دخل الفرد	٩,٩		٨,٦	٨,٠	٩,٧	٩,٩
٢- صعوبات قفل العمل التجاري	٧,٤		٧,٢	٧,٣	٧,٣	٧,١
أ- من حيث الوقت والسنوات	٦,٨		٦,٠	٥,٩	٦,٠	٦,٣
ب-التكلفة بالدولة ٪	٩,٦		٧,٢	٨,٩	١٠,٠	٧,٢
معدل الاستعادة (بالسنت في الدولار)	٦,٠		٨,٣	٧,٠	٥,٩	٨,٠
المعدل الاحصائي للقطاع ٥	٥,٨		٤,٩	٧,٤	٨,٢	٧,٦
درجة القطاع ٥	١١		١٣	٤	١	٣

٢٠٠٢	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
أ-لوائح سوق الاعتمادات	٤,٩	٩,٠	٤,٣	٧,٢	٨,٥	٨,٣
١- ملكية البنوك	٠,٠	١٠,٠	٢,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٢- التنافس: بنوك داخلية تواجه المنافسة من بنوك أجنبية	٨,٠	٧,٠	٣,٠	٤,٠	٨,٠	٨,٠
- اساليب التحكم في اسعار الفائدة ولوائح التحكم فيها مما يقود الى اضفاء السلبية على المعدلات الحقيقية للفائدة	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
٤- والحصول على الاعتمادات	٥,١		٢,٢	٤,٧	٥,٨	٥,٣
أ- مؤشر الحقوق القانونية	٣,٠		١,٠	٦,٠	٥,٠	٤,٠
ب- مؤشر المعلومات الاعتمادية	٠,٠		٣,٣	٣,٣,	٦,٧	٦,٧
د ڈلوائح وقوانين سوق القوى العاملة	٥,٠		٢,٨	٧,٥	٨,٤	٦,٤
١-رسوخ وصلابة عمليات التوظيف	٤,٩		٤,٧	٦,٦	٨,٠	٧,٦
أ- العجز في مؤشر الاجور	٥,٦		١٠,٠	٨,٩	١٠,٠	٦,٧
ب- رسوخ وصلابة مؤشر ساعات العمل	٤,٠		٢,٠	٦,٠	٤,٠	١٠,٠
ج- عجز مؤشر الاجور	٥,٠		٢,٠	٥,٠	١٠,٠	٦,٠
٢- تكلفة الاجور والمرتبات	٥,٠		٥,٣	٨,٠	٨,٠	٦,١
٣- تكلفة الاجور الاسبوعية	٩,١		٤,١	٥,٢	٧,٧	٩,١
٤- استخدام الخدمة الالزامية للحصول على افراد للعمل ففي القوات العسكرية	١,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٣,٠
اللوائح والقوانين التجارية	٧,٧		٧,٥	٧,٥	٧,٦	٧,٩
١-بدء العمل التجارية ڑمدى سهولة بدء العمل التجاري	٧,٩		٧,٩	٧,٧	٧,٩	٨,٦
أ-عدد الاجراءات	٢,٩		٥,٣	٤,٧	٣,٥	٧,٦
ب- الفترة من حيث عدد الأيام	٨,٨		٨,٤	٨,٣	٨,٤	٧,٨
ج- تكلفة معدل دخل الفرد	٩,٨		٩,٣	٩,٧	١٠,٠	٩,٢
د- الحد الادنى من معدل دخل الفرد	٩,٩		٨,٦	٨,٠	٩,٧	٩,٩
٢- صعوبات قفل العمل التجاري	٧,٤		٧,٢	٧,٣	٧,٣	٧,١
أ- من حيث الوقت والسنوات	٦,٨		٦,٠	٥,٩	٦,٠	٦,٣
ب-التكلفة بالدولة ٪	٩,٦		٧,٢	٨,٩	١٠,٠	٧,٢
معدل الاستعادة (بالسنت في الدولار)	٦,٠		٨,٣	٧,٠	٥,٩	٨,٠
المعدل الاحصائي للقطاع ٥	٥,٨		٤,٩	٧,٤	٨,٢	٧,٦
درجة القطاع ٥	١١		١٣	٤	١	٣

ليبيا	موتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
		٦,١	٨,١		٧,٨	٥,٧	٦,٤	٧,٩	٧,٤
		١٠	١		٥	١١	٩	٣	٧
	٦,٢	٨,١			٧,٨	٥,٨	٦,٤	٧,٩	٧,٤
		١٠	١		٥	١١	٩	٤	٧

١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
٦١,٩	٦٢,٦	٦٣,٤	٦١,٥	٦١,٢	٦١,٧	٦٢,٠
٣١,٩	٢٨,٦	٢٥,٨	٢٨,٤	٢٦,٨	٢٧,١	٢٧,٥
٤٠,١	٩٣,٣	٣٩,٠	٤٠,٢	٤٠,٢	٤١,٧	٤٢,٠
١٠,٣	٩,٦	٩,٩	٩,٦	٩,٣	٩,٥	٩,٧
٧,٤	٨,٠	٨,٤	٦,٩	٨,١	٨,٨	٨,٢
٢٠,١	١٩,٢	١٦,٧	١٨,٠	١٧,٦	١٦,٤	١٦,٩

ة من اجمالي الصادرات التجارية لعام ٢٠٠٣	معدل صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجمالي الناتج المحلي ٢٠٠٣
	١,٠
	٣,٠
	١,٨
	٠,٣
	٣,٨
	٢,٠-
	١,٩
	١٩,٦
	٥,٢
	٠,١
	٧,٦ن
	٠,٧
	٢,٢
	٨,٠-
	١,٥
	٦١,٦
	٦٤,٥
	٣,٠
	٢,٥
	٢,١
	٠,٧

لجدول ٦ : المعدلات الاحصائية والدرجات القطاعية للحرية الاقتصادية بشكل عام

٢٠٠٣	الجزائر	بحرين	مصر	الاردن	الكويت	لبنان
المعدلات الاحصائية العامة للحرية الاقتصادية	٥		٦,٦	٧,٥	٧,٩	٨,١
الدرجة القطاعية للحرية الاقتصادية	١٢		٨	٦	٣	١
٢٠٠٢						
المعدلات الاحصائية العامة للحرية الاقتصادية	٥		٦,٧	٧,٦	٨	٨,١
الدرجة القطاعية للحرية الاقتصادية	١٢		٨	٦	٣	١

(الجدول٧) النسبة المؤية ٪ للتجارة الخارجية من اجمالي التجاره	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الاتحاد الاوروبي	٦٦,٤	٦٦,٣	٦٢,٣	٦٣,٢	٦٤,٠	٦٣,١
مجموعة سي ئي ئي- سي اي اس	٢١,٤	٢٤,١	٢٥,٣	٣١,٦	٣٢,٦	٣١,٩
اسيا	٣٥,٨	٣٧,٢	٣٧,٣	٣٩,٠	٩٣,٤	٣٩,٦
افريقيا	٧,٥	٨,٢	٨,٨	٩,٤	٩,٨	١٠,٥
الشرق الاوسط	٧,١	٧,١	٧,٧	٨,٠	٧,٧	٧,٥
دول غربية اخرى	١٥,٦	١٦,٦	١٨,٢	١٨,١	١٨,٧	١٩,,١

المصدر: صندوق النقد الدولي ژالكتاب السنوي لدائرة الاحصاء التجاري (أعداد متنوعة)

الجدول :٨ الاستثمارات والتجارة في دول الشدق الأوسط وشمال أفريقيا:	نسبة التجارة من اجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٣	نسبة الصادرات الصناع
الجزائر	٦٣,٣	٢,١
البحرين	١٤٦,١	٩,٣
جزرالقمر	٣٧,٠	
جيبوتي		
مصر	٤٥,٣	٣١,٠
العراق		
الاردن	١١٤,٦	٦٨,٨
الكويت	٨٧,٩	
لبنان	٥٢,٤	٦٨,١
موريتانيا	١٠٩,٤	٢٠,٨
المغرب	٦٨,٧	٦٨,٦
سلطنة عمان	٩٢,٣	١٣,٨
قطر		١٠,٥
السعودية	٧١,٠	٩,٧
الصومال		
السودا	٢٨,٤	٣,٣
سوريا	٧٣,٢	١٠,٧
ليبيا	٨٤,٤	
تونس	٩٠,٣	٨١,٥
الامارات		
الضفة الغربية وغزة	٥٩,٠	
اليمن	٦٧,١	
العالم	٤٧,٦	٧٦,٥
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٦١,٦	١٩,٢
جنوب الصحراء الافريقية	٢,٥	
شرق اسيا ودول الباسفيك	٥٨٠,٨	٨١,١
اوربا ووسط اسيا	٦٩,٨	٦٠,٢
اميركا اللاتينية والكاريبي	٤٥,٨	٥٥,٢
جنوب اسيا	٣٣,٥	٧٨,٣